مجلة انساق
للنشر العلمى

مجلة انساق للنشر العلمى

الإصدار الرابع
المجلد (٢) العدد (٣)
٢٠٢٦ (٢٣-١)

هندسة مكونات الفعل التنموي المحلي

د/ رابح أشرف رضاونية
(قسم العلوم الاجتماعية –كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية - جامعة ٢٠ أوت –سكيكدة- الجزائر)
تاريخ النشر: نُشر إلكترونياً بتاريخ ٢٠ يوليو ٢٠٢٦ م

الملخص :
سأتطرق في هذه الورقة البحثية إلى هندسة مكونات الفعل التنموي المحلي من خلال التخطيط للتنمية المحلية والتمويل والمشاركة والتقويم وأهمية هذه المكونات والمشكلات التي تعرضها،لأن التنمية المحلية تعد ركيزة أساسية للنهوض الشامل، حيث تقوم على استغلال الموارد المتاحة (البشرية، الطبيعية، والمالية) في حيز جغرافي محدد ، ترتكز على المشاركة المستدامة والحوكمة والابتكار، كما تقوم على مجموعة من الفواعل (رسميين وغير رسميين) ينفذون مجموعة من المشاريع الاستراتيجية لتحقيق التوازن التنموي المستدام وتحسين جودة الحياة وازالة التعقيدات التنظيمية لتسهيل عمليات محق المعوقات التنموية المحلية في جميع المجالات، ولايتأتى هذا الا من خلال هندسة دقيقة لمكونات الفعل التنموي المحلي.

الكلمات المفتاحية:
التنمية المحلية، اتجاهات التنمية المحلية، ، مكونات الفعل التنموي، التخطيط للتنمية المحلية، تمويل التنمية المحلية، المشاركة في التنمية المحلية.

Abstract:

This research paper will address the engineering of the components of local development action through local development planning, financing, participation, and evaluation. It will also explore the importance of these components and the challenges they present. Local development is a fundamental pillar of comprehensive advancement, relying on the utilization of available resources (human, natural, and financial) within a specific geographical area. It is based on sustainable participation, governance, and innovation, and involves a range of actors (formal and non-formal) implementing strategic projects to achieve balanced and sustainable development, improve quality of life, and remove

organizational complexities to facilitate the overcoming of obstacles to local development in all areas. This can only be achieved through the precise engineering of the components of local development action.

Keywords:
Local development, local development trends, components of development action, local development planning, local development financing.

المقدمة:

التنمية المحلية هي عملية دينامية تستهدف مكونات المجتمع المحلي وتتضمن سلسلة من التغيرات البنائية الوظيفية قصد إحداث تفاعلات على مستوى البناء الاجتماعي –الاقتصادي- من أجل تحسين مستوى الأفراد وإخراجهم من عزلتهم ليشاركوا إيجابيا في تنمية مجتمعهم المحلي بصفة خاصة والقومي بصفة عامة بهدف الوصول إلى تغيير شامل غايته التقدم ووسيلته التنمية من أجل الإنسان، من خلال تسطير برامج تنموية محلية يساهم فيها الشعب مع الحكومة والمؤسسات المحلية في إنجازها بالاعتماد على الإمكانات المحلية وغير المحلية المتاحة، المادية منها والبشرية والفنية الملائمة لطبيعة وظروف المجتمع المحلي وخصوصياته التاريخية والثقافية.

كما أن ضعف هندسة مكونات الفعل التنموي المحلي (التخطيط، التمويل، المشاركة، التقويم) يؤدى إلى النقص والتأخر في الأداء والإنجاز (الناتج عن الاختلال) موازاة مع اللامبالاة والإهمال وسلبية الفعل الإداري والإعلامي – خاصة على المستوى المحلي- بالإضافة إلى التفاوت في البرامج (التخطيط > المال المخصص) وتركيز الاهتمام بمنطقة على حساب منطقة أخرى –المناطق القريبة من المركز– ومتجاهلين الخصوصيات البيئية المحلية من جهة أخرى.

كما أن الواقع التنموي غير المتوازن في كثير من مستوياته التفاعلية، في حقيقة الأمر صنعته قرارات فوقية لا تراعي الإمكانات التنموية المحلية الحقيقية لكل مجتمع محلي، وغياب التخصص نهائيا، وكذا عدم إدماج وإشراك المواطن الواعي المعني بالدرجة الأولى في هذا النوع من التنمية ميدانيا كعنصر فعال وجوهري في دفع عجلة التنمية المحلية التي تقوم أساسا على إيجاد الموارد المالية المحلية وغير المحلية لأنه أكثر دراية بمجرياتها والمعوقات التي تواجهها وذلك من خلال اتصاله المباشر بوسائل الإنتاج وتوزيع الإنتاج وإعادته، مما جعله في كثير من الحالات مواطنا غير مشارك-متفرجا رغما عنه-بفعل السياسات المتبعة التي لا يهمها رأس المال الصانع.

كما أن غياب ما يسمى بالتقييم (من خلال الرقابة والمتابعة والمسايرة والتوجيه) أو كونه يكون تقييما بعديا وغير مستمر بالإضافة إلى عدم قيام الجهات المختصة بدورها كما ينبغي جعل الكثير من المشاريع التنموية موجهة توجيها سلبيا وخاضعة للمصالح الشخصية والجهوية وذلك في إطار غياب وعدم تطوير القوانين الصارمة التي تضبط مسار الفعل التنموي بالإضافة إلى غياب المرشدين والخبراء المتخصصين في التنمية المحلية.

وبناء على ما سبق، لقد تضمنت هذه الورقة البحثية الموسومة بعنوان هندسة مكونات الفعل التنموي المحلي -من خلال التخطيط للتنمية المحلية والتمويل والمشاركة والتقويم- أربعة محاور تمت معالجتها كالتالي:

أولا: مكون التخطيط، وذلك من خلال ما المقصود بالتخطيط للتنمية المحلية ثم أنواع التخطيط للتنمية المحلية المتمثلة في أسلوب التخطيط لمشروع فمشروع والتخطيط الجزئي والتخطيط الشامل وكذلك مراحل التخطيط للتنمية المحلية من خلال ستة مراحل هي مرحلة ما قبل التخطيط ثم مرحلة التخطيط المبدئي للأهداف ثم مرحلة تحديد الوسائل البديلة ومرحلة الاختيار بين البدائل ومرحلة تحديد الأهداف بصفة نهائية وأخيرا مرحلة تنفيذ الخطة ثم تطرقت إلى أسباب فشل التخطيط للتنمية المحلية.

ثانيا: مكون تمويل التنمية المحلية،حيث أشرت إلى المقصود بعملية تمويل التنمية المحلية وأهمية تمويل التنمية المحلية ثم مصادر تمويلها وذلك من خلال مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال العام والخاص ومدخرات القطاع العمومي، ثم تطرقت إلى مشكلات تمويل التنمية المحلية وذلك من خلال تخلف السوق المالية والتمويل التضخمي للتنمية المحلية بالإضافة إلى تدهور رأس المال الاجتماعي كما تطرقت أيضا إلى دور الموارد الأجنبية في تمويل التنمية المحلية وكذلك إبراز حاجة البلاد النامية إلى موارد أجنبية وتبني هذه المصادر.

ثالثا: مكون المشاركة في التنمية المحلية، وذلك بداية بتعريفها وأهميتها في التنمية المحلية، بالإضافة إلى مرتكزات المشاركة والدوافع والحوافز المؤدية لها وأشكالها الاقتصادية والاجتماعية.

رابعا: مكون تقويم التنمية المحلية ، وذلك بداية بتعريفها وتحديد مشكلات التقويم المتمثلة في غموض الأهداف في تنمية المجتمع المحلي وعدم وجود نموذج نسبي لعملية تنمية المجتمع وعدم قدرة الباحث على التحكم في التوزيع إلى جماعات تجريبية وضابطة، بالإضافة إلى التأثيرات الضعيفة والقياس غير الدقيق والعينات الصغيرة بالإضافة إلى المشكلات السياسية للتقويم.

أولا-التخطيط للتنمية المحلية:

١ -المقصود بالتخطيط للتنمية المحلية:

إن التخطيط للتنمية المحلية هو عملية إعداد القرارات التي تنظم استخدام الموارد المحلية وغير المحلية لتحقيق أهداف محددة يقرها المجتمع المحلي ويمكن أن تتم بأكثر من وسيلة أي أنه توجد وسائل بسيطة تؤدي إلى تحقيق الأهداف المتفاوتة من حيث الأهمية، ولهذا فإن لبعضها أولوية على البعض الآخر، وهذه الأولويات لا تتخذ بصفة مطلقة، بل إنها تختلف باختلاف الظروف (إبراهيم مذكور ١٩٧٥، ١٣٢) الإقتصادية والإجتماعية.

فعملية التخطيط للتنمية تتضمن الإختيار بين هذه البدائل، ولذلك فإن إعداد مخطط للتنمية المحلية يكون ضمن الخطة الوطنية الشاملة للتنمية، كما أن ذلك يتم على عدة مراحل مبينة ويتوقف التتابع على تنظيم أجهزة التخطيط وعلى مدى توفير البيانات لدى الأجهزة الموكول إليها عملية التخطيط على المستوى المحلي.

إن التخطيط السليم في الدول المتخلفة –منها الجزائر- لابد أن يعمل على أن يكون من أهم أهدافه إزالة الجمود الذي هو في الواقع من السمات الضارة في اقتصاديات التنمية ومستوياتها التي تتخبط في والتخلف،لذلك لابد من محاولة إيجاد درجة من المرونة في الهيكل الإقتصادي والإجتماعي لمواجهة اختلالات التطور المستمر.

والملاحظ أن الدول النامية تعاني من نقاط ضعف متغلغلة في إدارات التخطيط على المستوى الوطني والمحلي، حيث يظهر عدم التزام الجهات والهيئات نفسها بالأهداف المقررة من المخططين حيث يخرج أعضاء الحكومة أنفسهم عن هذه الأهداف سواء لأشخاصهم أو للجهات والهيئات التي يتولونها بالإضافة إلى عدم التزام الإداريون بما تفرضه عليهم اللوائح والتعليمات التنفيذية والبطء في إيصال القرارات التخطيطية إلى ميادين العمل بالسرعة والدقة المطلوبة (محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ١٩٨٣، ١٠٠).

وعلى الرغم من أن الحكومات هي التي تتحمل مسؤولية التنمية المحلية إلا أن الجماهير هي الفاعلة لها (تزيد من تأثيرها الإيجابي) ومن ثم ينبغي أن تشارك في التنمية الإجتماعية والإقتصادية، فالصناعة لا تبنى بدون المديرين والعمال، والزراعة لا تكون بدون الفلاحين، والتعليم لا يتم بغير المدرسين، والرعاية الصحية لا تنجز إلا بالأطباء والممرضين، وإجمالا فالجماهير-الموارد البشرية- هي التي تقوم بالتنمية المحلية وذلك من خلال تخطيط نشاطهم وتوجيهه وفقا لما تقتضيه الحاجة والأولويات التنموية وفقا لخطط مدروسة بدقة.

ولكن الملاحظ على الدول النامية أنها لا تأخذ بهذه المؤشرات كلية وذلك لما يتسم به التخطيط فيها من سمات خاصة يمكن إيجازها فيما يلي: (عبد الوهاب إبراهيم ١٩٨٥، ١٣٧).

-الهدف الأساسي للحكومة والمجتمع هو تحقيق الحرية والمكانة.

-فالحكومة هي الهيئة الوحيدة القادرة على إنشاء المؤسسات الإقتصادية والإجتماعية بالإضافة إلى ظهورها أمام ندرة الموارد وتركيزها على المناطق الأكثر نموا كالمدن والمناطق الصناعية أو الزراعية بسبب نموها النسبي.

-كذلك فإن التخطيط في الدول النامية يعتمد على رأس المال الأجنبي وخاصة المتمثل في المعونة الأجنبية، وعلى عدم إمكان وضع نظام للمكافئات أو الحوافز للعمل الداخلي.

-كما أن الحكومات في الدول النامية عادة ما تكتفي بالتقديرات التقريرية حتى يمكنها الإسراع في وضع إطار الخطة على أن تكون هذه التقديرات متصلة بما يمس الأمور الحيوية الهامة (عبد العزيز عجمية وآخرون ١٩٨٣، ١١١) وليس مجرد الظواهر السوقية التي لا علاقة لها بموضوعية التنمية بصفة عامة، والحاجيات المتصلة بالتنمية المحلية بصفة عامة.

٢-أنواع التخطيط للتنمية المحلية:

إن نجاح أي عملية تخطيطية أو تنفيذية تتطلب توافر الكوادر الفنية المتخصصة في المستويات الرئيسية المتمثلة في الإدارة الدنيا والتي تحتاج إلى مهارات وقابلية لتنفيذ العمل (كالعمال الفنيين) وكذلك الإدارة الوسطى التي تحتاج هي كذلك إلى مهارات وقابلية لتنفيذ الخطط والبرامج كالخبراء والمؤطرين والمرشدين، وأيضا الإدارة العليا التي تحتاج إلى رؤية متكاملة وشاملة وقابلة لتقييم القطاع ومؤسساته وربطه بالبحث والمجتمع **(حسن إبراهيم عيد ١٩٩٠، ٢٦)**، وهذا راجع إلى كون التخطيط على المستوى المتوسط والبعيد أصبح كأداة فاعلة لتحقيق التنمية –المحلية- في عصرنا اليوم أكثر من الأمس (Hamid metammar 1988, 8) وهذا ما يجعل الكثير يعطي أهمية للتخطيط المرن والإرشادي –يتمثل نموذجه في المانيا –حيث نجد في هذا النوع من التخطيط الخطة تحدد أهدافها عامة مرغوبا في تحقيقها وهي تتضح بوسائل يمكن إنتاجها لبلوغ هذه الأهداف وتساعد على تحقيقها وترك المجال للسوق الحر، وتهدف الخطة في هذه الحالة إلى وضع دراسة منهجية لحالة الإقتصاد وإلى التنسيق بين الأهداف المختلفة، وأيضا هناك التخطيط التحكمي وفيه تتحكم الخطة في تحديد أهداف الإقتصاد بتفاصيلها الدقيقة، كما تتحكم في رسم الوسائل لتحقيق الأهداف وفي تحديد الفترة الزمنية اللازمة لها، وفي هذه الحالة يكون الإقتصاد كله موجها ومركزا (إبراهيم مذكور ١٩٧٥، ١٣٢).

ومن خلال استقراء الكثير من التجارب التنموية المختلفة بما فيها تجارب الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة فإنه يمكننا تصنيف ثلاث أشكال للتخطيط للتنمية المحلية هي:

٢-١-أسلوب التخطيط لمشروع فمشروع:

ويعتمد هذا الأسلوب على اختيار الدولة لعدد من المشروعات وتوجيه الإستثمار الحكومي إليها سنويا وقد يكون هناك ربط بين هذه المشروعات غير أنه يكون على خلاف ذلك بالنسبة للمشروعات الصغيرة أو المشروعات الضخمة التي تليها مشاريع أخرى في السنة أو السنوات التالية، ولكن الملاحظ أن هذا الأسلوب يفتقد إلى النظرة الشاملة للموارد الكلية للمجتمع ويخلو من الترابط الذي يجب أن يميز أسلوب التخطيط الإقتصادي –الإجتماعي، بل أنه قد يؤدي أحيانا بدلا من تحقيق معدلات عالية للنمو الإقتصادي إلى إحداث بعض الإختلالات سواء في ميزان المدفوعات أو في البنيان الإقتصادي على المستوى المحلي من هنا يرفض البعض النظر إلى هذا الأسلوب باعتباره نوعا من أنواع التخطيط على الإطلاق (علي إبراهيم سلامة، ١٩٩١، ٤٢٧-٤٢٨)

٢-٢-التخطيط الجزئي:

من خلال هذا الأسلوب الثاني فإنه يتولى جهاز التخطيط حصر الموارد المتاحة المحلية منها والوطنية والأجنبية بهدف تمويل برامج التنمية المحلية في مجال قطاع معين بأكمله كالقطاع الصناعي أو قطاع رأس المال الإجتماعي مثلا، أو في إقليم أو منطقة معينة ويتوقف هذا الأسلوب على ترتيب للأولويات التي تتولى السياسة الإقتصادية تحديد عبئها (علي إبراهيم سلامة ١٩٩١، ٤٢٨).

وهذا الأسلوب يعاب عليه الإفتقار إلى التوازن والتناسق بين كافة مجالات التنمية كما يغلب قطاع على قطاع آخر بالإضافة إلى كونه يصعب عليه التحكم في متغيرات كلية هامة مثل الإدخار والإستثمار والعمالة، وهذه الأخيرة وغيرها هي مفاتيح التنمية المحلية ومقاييسها التي لا غنى عن السيطرة عليها، لأن التنمية المحلية التي تسعى إلى التحكم في نتائجها "لابد أن تكون مبنية على التخطيط الفعال الذي يأخذ في الحسبان كل الموارد المتاحة لذلك من خلال اعتماد الأساليب العلمية والإستغلال الأمثل للطاقات الإقتصادية والإجتماعية" (Elias. H. tuma 1988; 1196).

٢-٣-التخطيط الشامل:

يقوم التخطيط الشامل بصياغة خطة لكل من القطاع العام والقطاع الخاص على السواء مع التنسيق بينهما بما يتفق مع أهداف الخطة العامة للتنمية المحلية، ففي تنفيذ المشروعات فقد يقتضى الأمر أن يتم جمع المعلومات المبدئية عن حجم ومجال المشروعات المزمع إنجازها عن طريق هذا القطاع وكذلك الحال مع القطاع العام وذلك قبل إعداد الخطة.

بعد ذلك تدرج هذه الخطة الجزئية في برنامج شامل للتخطيط الكلي بحيث يتم الربط بينهما جميعا وتحقيق التناسق والتكامل والتوازن الذي يكفل تحقيق برامج التنمية المتفق عليها (علي إبراهيم سلامة ١٩٩١، ٤٢٩)، وأن هذا النوع من التخطيط "يمكن من الإستغلال الجيد للبنية التحتية الذي بإمكانه تسهيل عملية التنمية" (Bengt lorendahl 1996 ; 146) وخاصة المجتمعات المحلية.

ولكن من المعروف أنه غالبا ما لا تتوافر للدول النامية كافة مقومات التخطيط الشامل من توفير البيانات والإحصاءات وتوافر الكفاءات الإدارية التنظيمية والفنية القائمة على وضع ومتابعة الخطة التنموية، حيث تحتوي هذه الأخيرة على درجات متفاوتة من التفاعل وذلك حسب ما تأخذ به الدولة من مركزية ولامركزية، فبقدر التوسع في أسلوب المركزية في تسيير الحياة الإقتصادية بقدر ما تحتوي الخطة على قدر أكبر من التفاصيل الكمية سواء في تحديد الأهداف أم في تعيين وسائل التنفيذ (علي إبراهيم سلامة ١٩٩١، ٤٢٣).

٣-مراحل التخطيط للتنمية المحلية:

٣-١-المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل التخطيط

تبدأ هذه المرحلة بتحديد المشكلات التي يواجهها المجتمع وتتضمن تجميع البيانات عن جميع نواحي النشاط الإقتصادي والإجتماعي وتحديد المعالم الأساسية المتصلة بالتخطيط للتنمية المحلية ومن أهم البيانات التي يجب أن تتوفر لدى المخطط للقيام بعملية التحليل ما يلي:

-بيانات عن الموارد وتشمل الموارد الطبيعية والبشرية والمالية.

-بيانات عن استخدامات هذه الموارد.

-بيانات عن التنظيم الإجتماعي والإقتصادي القائم.

ومن هذه البيانات يستخلص المخطط في المجتمع المحلي نتائج يضعها تحت تصرف واضعي السياسة العليا للإستعانة بها في التحديد المبدئي للأهداف التنموية، لأن التنمية المحلية هي تنمية الإنسان كفرد وكعنصر في المجتمع ترمي إلى تحريره وازدهاره ،فإنها لا تبرز الأمن داخل المجتمع نفسه، وترتكز هذه التنمية على التخطيط الذي يعتمد على كل ما تملكه المجموعة الإنسانية والبيئة الطبيعية والتراث الثقافي والطاقة الخلاقة للنساء والرجال التي يتكون منها المجتمع المحلي والتبادل المستمر (داج همر شولد ١٩٨٠، ٤٣)

٣-٢-المرحلة الثانية: مرحلة التحديد المبدئي للأهداف

يتوقف تحديد الأهداف مبدئيا في هذه المرحلة على تحديد طبيعة المشكلات القائمة حيث أن الغرض من الخطة في النهاية هو علاج هذه المشكلات، فإن كان المجتمع يعلم أن المشكلة الأساسية هي مشكلة انخفاض معيشة الفرد، فإن الهدف يحدد مبدئيا برفع هذا المستوى وفي هذه الحالة تكون وظيفة المخطط معاونة السلطة العليا في اختبار معدل نمو الدخل القومي بحيث يزيد هذا المعدل عن معدل النمو السكاني، كما قد يكون الهدف هو رفع مستوى التوظيف وخلق فرص العمل بمعدل يزيد عن معدل بالزيادة في عروض العمل حيث يصل المجتمع بعد فترة محددة من الزمن إلى مستوى التوظيف الكلي للقوة العاملة على المستوى المحلي والوطني ومن هنا نجد أن المخطط يعد بيانات عن المستويات المختلفة للتوظيف والشروط التي يجب أن تتوفر للوصول إلى أعلى مستويات فيها (عبد العزيز عجمية وآخرون ١٩٨٣، ٢٨٣).

٣-٣- المرحلة الثالثة: تحديد الوسائل البديلة

للوصول إلى وظيفة المخطط في هذه المرحلة لابد من وضع عدد من البدائل يشترط فيها الصلاحية بمعنى إمكانية تقييد كل منها، كما يشترط فيها التوازن ونظرا لتعدد استخدامات كل مورد من الموارد وتعدد للموارد ذاتها فإنه يوجد عدد من الوسائل البديلة لكن الملاحظ أن هناك اختلاف بين البدائل الممكنة في التكلفة التي ينطوي عليها كل بديل وقد تتفق البدائل في صلاحيتها لتحقيق الهدف الأساسي للمجتمع وليكن النمو الإقتصادي بمعدل معين ولكنها تختلف فيما بينها من حيث صلاحية كل منها في تحقيق الأهداف الثانوية مثل التوظيف على سبيل المثال (عبد العزيز عجمية وآخرون ١٩٨٣، ٢٨٤).

٣-٤-المرحلة الرابعة: مرحلة الإختيار بين البدائل :

نظرا لتعدد البدائل وتعدد أهدافها فإن اختيار بديل معين يكون مقيد بعدة اعتبارات تحددها السلطة العليا والهيئات المحلية، وهذه الإعتبارات تمثل القيود المفروضة على الخطة، وهذه القيود يأخذها المخطط كبيانات معطاة ويحاول في هذه المرحلة إجراء الإختيار الأمثل داخل هذه القيود، وعادة تستعمل بعض الأساليب الرياضية المعروفة في الحصول على الحجم الأمثل وتعرف هذه الأساليب بالبرامج الخطية غير أن كمية الإختيار تخضع لصعوبات من الناحية العلمية وتتدخل اعتبارات اجتماعية واقتصادية في تحديد الإختيار، لأن مكونات البناء الإجتماعي لا تظل دائما في حالة ثبات فهي دائما في حالة تغير لا ينقطع (السيد الحسيني ١٩٨٢، ٢٥٠)

٣-٥-المرحلة الخامسة: تحديد الأهداف بصفة نهائية

في هذه المرحلة يتم تحديد الوسائل التي تؤدي إلى الوصول إلى الأهداف وإيجاد التوافق بين الأهداف والوسائل حيث يضع جهاز التخطيط إطار الخطة يجمع داخلها بين الموارد والإستخدامات وبين النتائج التي تترتب على تنفيذ الخطة، والغرض من إعداد الإطار هو اختيار التنسيق والتوازن الداخلي للخطة، وتعني تحقيق الكفاية في استخدام أقل قدر ممكن من الموارد للوصول إلى الأهداف المقررة والموازنة بين الموارد والإستخدامات، كما أن المخطط في هذه المرحلة أيضا يستعين بأساليب تقنية معينة في إجراء عملية التخطيط والوصول إلى القرار الأمثل (عبد العزيز عجمية وآخرون١٩٨٣، ٨٥)، وهذه المرحلة تأمل إلى زيادة النمو الاقتصادي وتوزيعه، وهي معنية بالاحتياجات الأساسية كما تعتني بكامل نطاق التطلعات الإنسانية وتهتم بمعاناة الناس وحرياتهم (تقرير التنمية البشرية (أ)، ١٩٩٢، ١٣).

٣-٦-المرحلة السادسة: تنفيذ الخطة

يتولى تنفيذ الخطة الأجهزة التنفيذية القائمة على اتخاذ الإجراءات التنفيذية ولكي يكون التنفيذ دقيقا فإنه يجب تحديد الإجراءات التنفيذية قبل اعتماد الخطة وذلك لتفادي ظهور عثرات في التنفيذ، ولكي يصل المخطط إلى دقة التنفيذ فإنه يرجع التنفيذ على ضوء البيانات التي يتضمنها إطار الخطة، وبناءً على هذه المراجعة يمكن أن يقدم توصيات أثناءها أو بعدها، ويستعين بها في إعداد الخطط التالية، ولذلك فإنه يجب أن يتوفر في الخطة شرط المرونة وإمكانية إعادة دراسة الخطة على ضوء النتائج التي تتحقق بالفعل وذلك دون المساس بالأهداف، ويمكن توفير شرط المرونة عن طريق تقسيم الخطة على فترات زمنية قصيرة الأجل نسبيا ولتكن الفترة سنة، حيث توضع خطة كل سنة بناء على ما تتضمنه الخطة الإجتماعية وما يكشفه جهاز التخطيط أثناء عملية التنفيذ من صعوبات وتسهيلات (عبد العزيز عجمية وآخرون ١٩٨٣، ٢٨٦) كذلك لابد من خضوع برامج المؤسسات للتحليل بواسطة الطرق العلمية الحديثة المتوفرة وذلك من أجل التقليل من الأخطار التي قد تلحقها (ALAIN Bienagie 1971; 121) وتلحق البرامج التنموية مما ينتج عنها توقف أو تأخر التنفيذ.

٤-أسباب فشل التخطيط للتنمية المحلية:

يقول الإقتصادي الأمريكي "ألبرت واتر ستين" أظهر الفحص الذي أجري على التجارب التي قامت بها خمس وخمسون دولة مختلفة في مجال التخطيط للتنمية أن حالات الفشل فاقت بكثير حالات النجاح ومما يثير القلق أن الموقف لا يتحسن مع الإستمرار في التخطيط بل يزداد سوء، وفي تقرير مشابه يذكر "ديرك هيلي" في مقال عن سياسات التنمية على مدى العقود التالية للحرب العالمية الثانية أن نتائج خطط التنمية جاءت محبطة ومبددة لكل أمل كان لدى هؤلاء الذين اعتقدوا في التخطيط الطريق للخلاص من الفقر، فهناك مجموعتين من الأسباب غير المنفصلة عن بعضها البعض تعالج الأولى الفجوة التي تنشأ بين المزايا النظرية للتخطيط ونتائجه الفعلية في التطبيق، وتنص الثانية على العيوب والأخطار التي ترتكب عند وضع وتنفيذ ومتابعة الخطة القومية، أي نواحي القصور في عملية التخطيط ذاتها

خاصة وأنها تتوقف كثيرا على الكفاءة في الإدارة والإدارات السياسية ومدى توافر هذه العناصر اللازمة لحسن التخطيط (علي إبراهيم سلامة ، ١٩٩١، ٤٣٨) ومن المسائل المتعارف عليها ضرورة أن تتوافر في الخطط المحلية والوطنية للتنمية عدّة شروط لضمان نتائجها مثل الإقتصاد، التوازن، الترابط، المرونة، التركيز، وإن كان التطبيق قد أسفر عن نتائج مخالفة للنظرية، فإن بعض الخطأ يقع على عاتق القائمين أيضا على رسم الخطة القومية للتنمية-لأن فشلها يعني فشل خطط التنمية المحلية- ومن هذه الأخطاء المتعلقة بعملية التخطيط ذاتها نذكر ما يلي:

-كأن تكون الخطة مبالغ في طموحاتها وبعض الخطط على الورق تبدو عظيمة في أسبابها وأهدافها لكنها في التطبيق لا تسفر عن أية خطوات تنفيذية نحو بعض أهدافها بسبب كثرة الأهداف دون مراعاة آثارها المتضاربة ودون مراعاة الإمكانيات الحقيقية والمرحلية والحضارية والمستوى الإقتصادي والإجتماعي للمجتمع (علي إبراهيم سلامة ١٩٩١، ٤٣٩-٤٤٠).

-ألا تتوافر البيانات والإحصاءات فتستخدم أرقاما غير صحيحة وأحيانا لا يتوفر العنصر المحرك والأساسي لصياغة الخطة مثل الإقتصادي الكفء والأخصائي الجيد والأفراد ذوي الخبرة في رسم الخطة ومتابعة تنفيذها.

عندئذ يصبح من العبث تبديد الجهود في خطة بلا أساس، فالمفاهيم النظرية والعلاقات الكلية لما يمكن أن يقاس تتغلب في وضع الخطة على المشكلات الحقيقية كفقر الجماهير مثلا، وتخرج الخطة غاية في الإتساق وتدعو إلى الإنبهار، وقد تكون مجرد نموذج براق ولكنه في الحقيقة أجوف، فلكي تكون الخطة صادقة يجب أن تعكس أرقامها وافتراضاتها حقيقة الواقع.

-التغيرات الإقتصادية المفاجئة غير المتوقعة من الداخل ومن الخارج، ونحن نعلم مدى تبعية الإقتصاديات الفقيرة وارتباطها بحركة الكساد والرواج في العالم الرأسمالي المتقدم كما نعلم مدى اعتمادها على عدد محدود من المحاصيل الزراعية الأولية التي تتحكم فيها الظروف الطبيعية في جانب العرض والأحوال الإقتصادية (علي إبراهيم سلامة ١٩٩١، ٤٤٣).

-تفكك الرابطة بين المخططين وصانعي القرار السياسي والإقتصادي في البلاد وفقدان الإستمرارية في الحوار حول أهداف الخطة وإدخال التغيرات الجديدة أولا بأول في الحسبان ومن ناحية أخرى ثمة مشاكل أخرى للمخططين تتمثل في شغفهم الغريب بالضوابط والقرارات الإدارية والقيود الاقتصادية المباشرة، ويفترض لديهم دائما أن تخطيط التنمية –المحلية- يعني تشجيع القطاع العام وفرض القيود على القطاع الخاص.

-أن الدول النامية التي تفتقر عادة إلى الإدارة الجديدة هي التي تعمد إلى ممارسة أكثر الضوابط الروتينية الإدارية تعقيدا وتظهر هذه الضوابط أكثر في مجالات التجارة الخارجية والصرف الأجنبي والنظام الضريبي وسياسات التدعيم، ولا يخفى كيف ننتعش في مثل هذه الأحوال ببعض السلوكيات المناهضة لعملية التنمية كالفساد الإداري والتهرب الضريبي والكسب غير المشروع وتفشي الرشوة واستعمال المؤسسات المالية للأغراض الخاصة والتحايل على القانون...الخ.

وهذه تعد من المعوقات الكبرى التي تقف أمام رسم وتنفيذ خطة سليمة ومتماسكة للتنمية المحلية.

-ضعف الإدارة السياسية، فما لم تتوافر العزيمة وتتحول أهداف الخطة التنموية إلى برنامج عمل سياسي وإيديولوجية يؤمن بها القادة، ومن ثم الشعب، وما لم يتحقق هذا الإيمان على كافة المستويات التنظيمية ولمدة طويلة من الإستقرار السياسي والإجتماعي، فلن تمكن القضاء على نقص الموارد الإقتصادية والكفاءات الإدارية، وقد لا تتقدم الخطة خطوة واحدة للأمام(علي إبراهيم سلامة ١٩٩١، ٤٤٤).

-هناك مشكلات هامة وأساسية تتمثل في الخلل الموجود على مستوى الإستراتيجية التنموية الشاملة وعلى (المستوى الوطني والمحلي) وذلك من خلال إهمال بعض المكونات والمؤشرات الأساسية الضرورية للتخطيط لعملية التنمية مثل مؤشر البطالة والفقر داخل المجتمع (George Sorensen 1988 ; 32)

-من الإفتراضات الأساسية لسياسة اللامركزية وجود مديرين في مؤسسات التنظيم الدنيا مؤهلين لاتخاذ قرارات فعالة، ولكن غالبا ما يكون هناك نقص في المديرين الأكفاء مما يضطر الإدارة العليا إلى تركيز سلطة اتخاذ القرارات وتقيد حرية الإداريين على المستوى المحلي (اندرو دي سيترلافي، مارك بي والاس ١٩٩١، ٤٨٠).

-ضعف التحليل الإقتصادي ويتضح ذلك عند توقع الروابط بين القطاعين، الزراعي والصناعي كما يتضح في عدم صحة التقديرات (إما الزيادة الكبيرة أو النقص الشديد[1]) الخاصة بالتصدير والإستيراد.

-التخطيط السيئ ويتضح ذلك في الخطط المؤقتة والخطة الشاملة، نتيجة عدم فهم مدخل الإقتصاد المبكر، ومن ثم انعكاس ذلك على التخطيط الخاص بالمشروع الذي يبدو في التخطيط غير الدقيق ويرتبط بذلك إلى حد كبير عدم توافر البيانات الإحصائية الدقيقة عن مختلف أنواع المصادر المتاحة.

-مشكلات أخرى مثل ضعف عمليات المتابعة وعدم دراية المخططين وخاصة إذا كانوا من الأجانب بالمشكلات المحلية المقصورة في النواحي الإدارية نتيجة استمرار النظام الإداري الإستعماري.

الذي كان يركز على الأنماط من خلال القانون العام والنظام والتركيز أيضا على جمع الضرائب وعدم تطويرها بما يلاءم مبدأ "إحداث التغير المستهدف" (عبد الوهاب إبراهيم ١٩٨٥، ١١٨) بالإضافة إلى النمو السكاني بمعدلات عالية جدا والكوارث الطبيعية والحروب الأهلية وعدم وضعها في الحسبان (عبد الوهاب إبراهيم ١٩٨٥، ١٥٦).

وأيضا فإن أكبر سبب في نظري يؤدي إلى فشل التخطيط هو إسناد المهام الإدارية والتنفيذية إلى –أشخاص لا يعرفون شيئا عن التنمية وما يتصل بها من اقتصاديات واستثمارات وخاصة المسؤولين المنتخبين بطريقة تسيطر فيها بعض المؤشرات السلبية مثل الانتماء إلى الحزب والجهوية والمحاباة وفقا للفعل السياسي غير المتوازن الذي يهمل الكفاءة العلمية والعملية للأشخاص إذ نجد في بعض الأحيان يتولى المسؤولية شخص لا يعرف حتى القراءة والكتابة بمجرد أنه ينتمي إلى حزب معين وهذا ما يجعلني أفضل اختيار الأشخاص الممثلين والمسؤولين الذين يشرفون فيما بعد على برامج التنمية على اختلاف انتماءاتهم السياسية من خلال مواصفات الكفاءة، العلم، القدرة، الانضباط،...الخ، لأن هؤلاء الذين ليست لهم قدرات يساهمون في تنمية التخلف داخل المجتمعات المحلية وذلك باشتراكهم مع مقاولين ومستثمرين في مشاريع في الخفاء وبالتالي فتعطى لهم هذه المشاريع بمبالغ خيالية لا تستحقها، تؤدي إلى إفلاس البلدية أو الإدارة وتبقى البطالة ضاربة بإطنابها.

مع العلم فأن هذا المبلغ كان بإمكانه أن يوظف حوالي ١٠٠ عامل على مستوى بلدية معينة طوال السنة بدلا من توظيف ٥ عمال خلال شهرواحد فقط لينتهي المشروع وينتهي معه المال وتبقى المجتمعات –المحلية- غارقة في تخلفها وتبقى البطالة ويبقى التهميش والحرمان والتلاعب بأموال الدولة والشعب ،وتدخل في حالة ظل –تصنف كمناطق ظل بسبب عدم الإستفادة من المشاريع والبرامج التنموية بطريقة ناجعة- يصعب ازاحته لأن شمس التنمية لم تشرق بعد بصورة كاملة وواضحة .

ثانيا - تمويل التنمية المحلية

١-المقصود بتمويل التنمية المحلية:

[1] كان رئيس الحكومة يتوقع أن تكون خدمة الديون في حدود ٥.٦ مليار دولار لسنة ١٩٩٨ وإذ بها وصلت ٦.٥ مليار دولار وبالتالي صار الفارق في التقدير يقدر بمليار دولار وهذا ما يؤثر سلبيا على التخطيط لأن مجال الخطأ في التقدير كان واسعا جدا.

يقصد بالتمويل بصفة عامة توفير المال اللازم لإستثمار جديد، وهذا المال إذا لم يتوفر للمستثمر من مدخراته اقترضه من مدخر آخر، والتمويل الذاتي هو أن يوفر المستثمر ما يلزمه من مال لزيادة استثماره من مدخراته دون اللجوء إلى غيره والمستثمر قد يكون صاحب مشروع أو قد يكون المجتمع في جملته، وإذا لم يكن على المجتمع قروض خارجية، فإن القروض الداخلية ما هي إلا نقل للمدخرات من شخص إلى آخر بمعنى أن الإدخار يعتبر المصدر الأساسي للتمويل (إبراهيم مذكور ١٩٧٥، ١٨٢).

ويقصد بتمويل التنمية المحلية توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية المحلية، ويقصد بالموارد الحقيقية تلك السلع والموارد والخدمات اللازمة لبناء الطاقات الإنتاجية المحلية وما يتصل بها من رؤوس أموال جديدة واستخدامها في مجال إنتاج السلع والخدمات المحلية (بشير نافع وآخرون ١٩٩٣، ٢٠) مهما كان مصدر هذا التمويل، وينبغي السهر على التوازن بين الإستثمارات ونفقات سير القطاعات الاجتماعية والإستثمارات في القطاعات الإقتصادية وذلك من أجل ضمان تغطية كافية للحاجات الإجتماعية والجماعية الأساسية (عبد الحميد براهيمي ١٩٩٧، ١٩٠).

والتمويل المحلي يمكن أن يأتي بأشكال مختلفة "ويمكن التفريق بين ثلاثة أنواع من الإقتراض المحلي، من المصرف المركزي، الاقتراض من البنوك التجارية، الإقتراض من القطاع الخاص" (عبد الرزاق الفارسي ١٩٩٧، ١٣٢) مع العلم أن الإنفاق الحكومي على المستوى الوطني وحتى المحلي قد لاتتحقق مخرجاته التنموية المبرمجة اذا اعتمد على الديون الخارجية بصورة واسعة النطاق ولفترة طويلة دون حدوث تأثيرات ايجابية على قطاعات التنمية،مما يستوجب الإسراع في مراجعة هذه السياسات السلبية.

٢ -أهمية تمويل التنمية المحلية:

إن أهمية تمويل التنمية المحلية ترتبط بأهمية تكوين الطاقات الإنتاجية في توليد الزيادة المنشودة في الناتج المحلي كهدف مباشر للتنمية الإقتصادية، وتبرز هذه الأهمية بوضوح عندما يأخذ المفهوم الجديد الراجع لرأس المال على أنه لا يتضمن رأس المال المالي فقط، بل يشمل رأس المال البشري أيضا "فجميع التجارب التنموية تبين أن أفضل مردود يأتي من الإستثمار البشري" (عبد العزيز عجمية وآخرون ١٩٩١، ١٢٨).

٣-مصادر تمويل التنمية المحلية:

تستطيع البلدان النامية القيام برفع معدلات المدخرات الوطنية والمحلية فوق المتحقق منها فعلا، لو أمكنها تطبيق إجراءات اقتصادية رشيدة تهدف إلى ترشيد الإستهلاك العام والخاص من المنتجات المحلية والمستوردة وأيضا إلى تحديد المدخرات المكتنزة واستخدامها في تمويل استيراد سلع إنتاجية وأيضا إذا أمكنها سحب وتحويل جزء من الطاقة البشرية في قطاعات الزراعة والخدمات واستخدامها في بناء طاقات إنتاجية محلية جديدة، وعلى هذا الأساس يمكن التفكير في ثلاثة مصادر قطاعية لتمويل التنمية المحلية (عبد العزيز عجمية وآخرون ١٩٩١، ١٣٤).

٣-١-القطاع العائلي:

في معادلة تعريفية يمكن القول بأن مدخرات القطاع العائلي = الدخل المتاح للإنفاق العائلي – الاستهلاك الخاص، ومن الواضح أن الإدخار العائلي في هذا المعنى يتحقق بصورة اختيارية، ويتمثل الدخل المتاح للإنفاق العائلي فيما يتاح للأفراد من مداخيلهم المكتسبة النوعية في شكل أجور ومرتبات وإيجارات وفوائد وأرباح بعد مختلف الإستقطاعات من ضرائب وغيرها، وبالمصطلح تحدد هذه النسبة بالعوامل التي تحدد الميل للإستهلاك وبالتالي تحديد الميل للإدخار وذلك بناء على العوامل التي توجه السلوك الإستهلاكي وبالتالي السلوك الإدخاري للأفراد، ومن العوامل التي تساعد على تعبئة المدخرات العائلية المحلية –وحتى على المستوى الوطني –زيادة عدد مؤسسات تجميع المدخرات التي تخلق الصلة بين المدخرين والمستثمرين وتطوير المؤسسات المحلية القائمة بتسيير معاملاتها ومد خدماتها إلى مختلف فئات السكان لاسيما في المناطق الزراعية والجهات النائية وتوفير أنواع مختلفة من سندات وشهادات الإدخار بفئات تتناسب مع مختلف المستويات الداخلية للأفراد وظروفهم والأغراض التي يتبعونها في الإدخار وتوفير الحوافز على شراء المزيد منها والإحتفاظ بها لأكبر مدة ممكنة (عبد العزيز عجمية وآخرون ١٩٩١، ١٢١) مثل ما فعلته سوناطراك وصيدال،لكن عندما تتراجع تحقيق الأهداف التنموية فإن الدخل الأسري يتراجع الى مستويات يصعب معه الإدخار ،لأنه يصبح غير قادر على تحقيق معدلات متوازنة من الأنفاق الأسري ويتراجه الى

أقل من النصف في كثير من الحالات مما يفسر تراجع امكانات الإدخار بفعل ضعف العملة والتضخم والفساد المالي والإقتصادي وغياب إعمال قواعد وضوابط الحوكمة .

ومن وسائل تعبئة المدخرات ربط أدوات الادخار برغبات خاصة للأفراد كتشجيع جمعيات البناء والإئتمان التعاوني التي تربط شهادات الإدخار بتوفير المباني للمدخرين وتزويدهم باحتياجاتهم من الإئتمان ،يضاف إلى ذلك انتهاج سياسة مرنة وواقعية لتطوير أسواق الأوراق المالية وتبسيط إجراءاتها والتشجيع على توظيف المدخرات في الأسهم والسندات، مع العلم أن ميل العائلة للإدخار مرهون بمدى استقرار الأسعار وتوقعات الأفراد بأن مسلك الأسعار في المستقبل يؤدي إلى الإستقرار بالإضافة إلى التغير في السياسة المالية ونمط توزيع المداخيل المتاحة بين أفراد المجتمع المحلي وكذلك على المستوى الوطني، مع العلم أن هذه المؤشرات كانت بمثابة عوامل الإقلاع الإقتصادي والتنموي في الصين.

٣-٢-مدخرات قطاع الأعمال:

ينطوي تحت قطاع الأعمال جميع المشروعات التي تعمل في مجال النشاط الإنتاجي سواء كانت مشروعات خاصة أو عامة، وبالتالي فمدخرات قطاع الأعمال في هذا المفهوم تشمل مدخرات قطاع الأعمال الخاص ومدخرات قطاع الأعمال العام. (عبد العزيز عجمية وآخرون ١٩٩١، ١٣٤)

٣-٢-١-مدخرات القطاع الخاص:

تتمثل فيما تدخره قطاع الأعمال الخاص في ذلك الجزء من الأرباح المحققة الذي لا توزعه على أصحاب مالكي رؤوس أموال هذه المشروعات، وذلك بعد خصم ما تخصصه لمقابلة تلك الموارد التي تتاح لتمويل طاقات إنتاجية في المشروعات القائمة أو تمويل طاقات إنتاجية ومشروعات جديدة (عبد العزيز عجمية وآخرون ١٩٩١، ١٣٧).

ومن حيث مدى أهمية وفاعلة مدخرات قطاع الأعمال الخاص في تمويل مشروعات التنمية المحلية نجدها عموما تمثل مصدرا متواضعا لصغر حجم قطاع الأعمال الخاص في كثير من المجتمعات المحلية -داخل الدولة النامية- كما انه يجب التنويه بأنه ليس بالضرورة أن كل ما يحتجز من أرباح لدى المشروعات يخصص لتمويل مشروعات جديدة داخل المجتمع المحلي وعلى المستوى الوطني.

٣-٢-٢-مدخرات قطاع الأعمال العمومي:

تتمتع مدخرات قطاع الأعمال العمومي في المجتمعات المحلية في مختلف الدول النامية باحتكار كير من المشروعات وبالتالي فإنه من الممكن الارتفاع بأرباح هذه المشروعات وما تحققه من مدخرات وذلك بإتباع سياسات سعرية احتكارية في أسواق بيع منتجاتها وأسواق شراء مستلزمات إنتاجها، بمعنى أنه في إمكانها أن تبيع منتجاتها بأسعار أعلى من تلك التي كانت يمكن أن تسود في ظل المنافسة الصافية وترى مستلزمات إنتاجها بأسعار أقل من تلك التي كان يمكن أن تسود في أسواق المنافسة[٢] وكذلك الحواجز الجمركية (عبد العزيز عجمية وآخرون ١٩٩١، ١٣٨).

إن القطاع العام وإن تعددت مشروعاته، فإنه في النهاية هناك مالك واحد لرؤوس الأموال هو المجتمع -سواء المجتمع المحلي أو المجتمع الكلي الذي ينتمي إليه كل المجتمعات المحلية داخل الوطن – أي أن هناك وحدة في ملكيتها ،وبالمقارنة مع التعدد تجعل من السهل تعبئة مدخرات قطاع الأعمال وتوجيهها في خطة استثمارية لتمويل خطط ومشاريع التنمية المحلية.

٣-٣-مدخرات القطاع الحكومي:

[٢] الوضعية الحالية بدأت تتغير خاصة عندما التحقت الجزائر بالمنظمة العالمية لتحرير التجارة (CMC) ومن هنا تصبح القرية أو المنتوج في الريف يتأثر مباشرة بالأسعار العالمية.

يحقق القطاع الحكومي ادخارا يكون مصدرا لتمويل مشاريع وخطط التنمية المحلية إذا زادت الإيرادات الحكومية عن نفقاتها الجارية ويتم تمويل هذا الفائض أو العجز بالسحب على مدخرات القطاعات الأخرى أو بنقود جديدة (عبد العزيز عجمية وآخرون ١٩٩١، ١٣٩).

كما أنه يمكن الارتفاع بإسهام القطاع الحكومي في الإدخار المحلي أو التخفيض من اعتماده على القطاعات الأخرى، وذلك بالإرتفاع بكفاءة الجهاز الضريبي وتحديثه[٣] ومكافحة التهريب بتطوير النظام الضريبي العام والمحلي ليلاءم المستويات الداخلية السائدة، أو استحداث ضرائب تخضع لها نواتج الأنشطة التي لم تخضع بعد للضريبة، هذا مع ضرورة ترشيد الإنفاق العام، بالإرتفاع بمستوى إنتاجية الوحدة المنفقة عن طريق التخلص من النشاط الحكومي غير المنتج وحسن استخدام مستلزمات إنتاج الخدمة الحكومية (عبد العزيز عجمية وآخرون ١٩٩١، ١٤٢)، ووضع معايير أداء العاملين وربطها بالحوافز الإيجابية والفعالة، مع العلم أن الإرتفاع بمعدل الادخار المحلي والوطني حاليا يمثل الحجر الأساسي في سياسات التنمية المحلية والشاملة في البلاد النامية –الجزائر بصفة خاصة- فالمدخرات الوطنية هي مصدر الموارد الحقيقية للتمويل الداخلي لخطط ومشاريع التنمية المحلية.

٤-مشكلات تمويل التنمية المحلية:

٤-١-تخلف السوق المالية:

لقد أدت سياسات التأمينات الشاملة التي جربت في الستينات إلى إلغاء السوق المالية تقريبا، فمن جانب كانت قرارات الإستثمار تتخذ من قبل الدولة أساسا ضمن إطار خطة التنمية الإقتصادية وبغض النظر عن الكفاءة الجدية لرأس المال، وكان الربح في الأساس مؤشر من مؤشرات نجاح المشروع لا من مبررات إقامته.

وعندما حلت سياسة الإنفتاح الإقتصادي محل أسلوب التنمية المخططة توالت المصاعب لتنشيط السوق المالية من جديد وقدمت في هذا السبيل مقترحات شتى مثل إعفاء شركات القطاع العام في إعفاء رأسمالها عن طريق (الّإكتتاب العام) والقيد في البورصة لأسهم الشركات، والواقع أن معدلات الأسعار المحلية الآخذة في الإرتفاع نتيجة لإرتفاع أسعار الواردات بالإضافة إلى الزيادة في الطلب الإجمالي كانت هي العوامل الكامنة وراء زيادة التمويل بالعجز ومن ثم اتسعت الفجوة التضخمية، ونتج عنها فقدان بعض السلع الضرورية ونقص الخدمات وهذا يعني أن العمل الإقتصادي العمومي قد ارتكب أخطاء كبيرة أدت إلى أنواع عديدة من عدم التوازن والتبذير.

٤-٢-التمويل التضخمي للتنمية المحلية:

للتمويل التضخمي أثار مدمرة للتنمية المحلية –وكذلك على المستوى الوطني- ويمكن إجمالها فيما يلي:

-نظرا لحساسية البلدان النامية للتضخم من المتوقع أن الإنفاق والإستثمار الممون بمصادر تضخمية سرعان ما يعكس نفسه في ارتفاع متواصل للأسعار تعجز فيه السلطات المحلية والوطنية على السيطرة عليه، وترجع حساسية البلاد النامية للتضخم بسبب الخصائص الهيكلية التي تحكم اقتصادياتها وتتمثل هذه الخصائص في انخفاض مرونة جهازها الإنتاجي وبالتالي ضآلة مرونة العرض الكلي للإنتاج ووجود طاقات عاطلة في صناعات الإستهلاك بها، ناشئة عن قصور الطلب النقدي والبطالة التي تسود بها هي بطالة مقنعة وليست بطالة إجبارية كما يحدث في البلدان الصناعية المتقدمة (علي إبراهيم سلامة ١٩٨٣، ١٦٠).

-يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الإقتصادي التي تفيد التنمية المحلية في مراحلها الأولى نتيجة إلى إنتاج السلع التي تزيد أسعارها باستمرار وهي عادة السلع الترفيهية التي يزداد الطلب عليها عند أصحاب المداخيل العالية (علي إبراهيم سلامة ١٩٨٣، ١٦١) وكذلك يتجه قسم هام من الأموال إلى الإستيراد والمضاربة على أسعار الأراضي الزراعية وكذلك المضاربة التجارية وإلى بناء المنازل الفاخرة.

-يترتب على استمرار تصاعد الأسعار ارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية -من بينها التنمية المحلية- بسبب استحالة تجديد تكاليف إنشاء المشروعات بصورة نهائية التي ترتفع عناصرها باستمرار خلال فترة تنفيذ هذه المشروعات (علي إبراهيم سلامة ١٩٨٣، ١٦٢)، الأمر الذي يؤدي إلى عجز بعض الطاقات في الحصول على الموارد اللازمة لإتمام مشروعاتها داخل المجتمع المحلي.

---

[٣] أي توسيع مجال القطاع الرسمي

٥-تدهور رأس المال الإجتماعي:

إن تدهور رأس المال الإجتماعي المحلي يعد من بين المشكلات الأساسية التي تواجه عملية تمويل التنمية المحلية، ففي غياب وسائل النقل والإتصال المتطورة تكون الأسواق محكومة بالبقاء ضيقة ولا تلبي الإحتياجات المحلية، وبالتالي لا يمكن أن تجذب الفائض باتجاه التوفير والإستثمار لبعث التنمية المحلية وبقاءها ضعيفة ومنعزلة نسبيا ليس لنشاطها الإنتاجي هدف اقتصادي واجتماعي (ر. بودون و.ف. بوريكو ١٩٨٦، ١١٧)، وأن ضعف الإنتاجية العامة يؤدي من جهة أخرى إلى ضعف متوسط الدخل، الأمر الذي يؤدي إلى عدم كفاية مداخيل الدولة لتطوير الرأسمال الإجتماعي المحلي والوطني.

٦-دور الموارد الأجنبية في تمويل التنمية المحلية:

٦-١-حاجة البلاد النامية إلى موارد أجنبية:

إن الحاجة إلى الإستعانة بالموارد أو المدخرات الأجنبية تنبع من قصور الموارد الوطنية والمحلية غير التضخمية والتي تنشأ لتغطية ما يسمى بفجوة الصرف الأجنبي.

ومن زاوية أخرى يمكن النظر إلى الموارد الأجنبية التي يتطلبها تنفيذ حجم معين من الإستثمار الوطني في بلد نام والتي تكمل المدخرات المحلية المتاحة على أنها أيضا الموارد اللازمة التغطية (أي فجوة الصرف الخارجية)، وذلك يعد ضروريا لتحقيق التنمية المحلية أهدافها في جو من الإستقرار الإقتصادي –الإجتماعي والتوازن عند هذا المستوى من التفاعل.

٦-٢-مصادر الموارد الأجنبية:

هناك ثلاث مصادر رئيسية للموارد الأجنبية التي يمكن أن تتدفق على البلاد النامية لتسهم في تمويل خطط ومشاريع تنموية على المستوى الوطني والمحلي (عبد العزيز عجمية وآخرون ١٩٩٣، ١٦٩-١٧٦) وهي:

-المنح والإعانات التي قد تكون في شكل عملات وسلع وخدمات استهلاكية واستثمارية أو خبرات فنية.

-القروض الأجنبية التي قد تكون عامة أو خاصة أي من طرف حكومات أجنبية أو هيئات تابعة لها أو هيئات دولية، كالبنك العالمي أو الهيئات الدولية للتنمية أو منظمات التمويل الدولية وصناديق التمويل الإقليمية كما أن هذه القروض لابد أن يكون لها دور في دفع عجلة التنمية –بما فيها المحلية- وأن تتلاءم شروطها مع طبيعة المشروعات الإنتاجية التي تستخدم في تمويلها خاصة عندما تكون المشروعات الإنمائية طويلة المدى وهي الأكثر أهمية.

كما أن القروض لابد أن تكون خالية من أية شروط يترتب عليها أي نوع من التبعية السياسية أو الإقتصادية مع العلم أن تصاعد المديونية الخارجية يعكس فيها غياب الإستخدام الأمثل لحيلة القروض الأجنبية على المستوى الوطني والمحلي (E. harle chevalier-J. dhoeraeme 1988, 103).

-إن الإستثمار الفعال يتم من خلال المشاركة الفعلية التي يمكنها التنظيم من أجل الإنجاز السليم من خلال ما توافر من أصول مالية ممكنة سواء كانت ذاتية أو عن طريق المديونية مع الإستعمال العقلاني والجيد، فذلك هو الذي يضمن أهداف الإستثمار (محمد عبد العزيز عجمية ١٩٩٣، ١٧٥)، كما يمكن أن يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر أو غير المباشر في خلق العديد من الفرص التنموية على المستوى الوطني والمحلي بصفة خاصة، التي تدفع حركة التصنيع في البلاد النامية عبر مختلف مجموعاتها المحلية وذلك لقيام المشروعات الجديدة بإنشاء المرافق اللازمة لها.

كما يمكن أن يلعب الإستثمار دورا ملموسا في توفير مستلزمات وعناصر الإنتاج غير المتوفرة وإنشاء مشروعات مساعدة على المستوى المحلي لتقديم خدمات إنتاجية تقيد المشروعات الوطنية كإنشاء معاهد لتدريب الأيدي العاملة على الصعيد المحلي والوطني على الأساليب الفنية المتطورة (محمد عبد العزيز عجمية ١٩٩٣، ١٧٨)، كما يتعين أن تعمل الدول النامية من أجل تحقيق أكبر استفادة ممكنة من مشروعات الإستثمار الأجنبي وذلك بإنشاء مراكز لتدريب العمالة الوطنية والمحلية على التكنولوجيا الحديثة وتكوين كوادر من الكفاءات الفنية والإدارية كما يتعين العمل على تحقيق أكبر قيمة مضافة ممكنة من الإستثمار الأجنبي المباشر في استخراج الموارد الأولية والطاقة، وذلك بالقيام بأكبر قدر ممكن من عمليات التصنيع التي تجري داخل البلاد ولكي تكون مشروعات الإستثمار الأجنبية تحت نظر الدولة فلابد أن تخضع لقوانينها كغيرها من المشروعات الوطنية والمحلية حيث ينبغي أن تنشأ في صورة مشروعات مستقلة مسجلة محليا وليست في صورة فروع للشركة الأم في الخارج التي يصعب معها متابعة نتائج أعمالها.

ويجب أيضا إشراك رأس المال الوطني والمحلي العام والخاص مع رأس المال الأجنبي المباشر اشتراكا يمكن المستثمر الوطني والمحلي من الإشتراك الفعلي في إدارتها واكتساب المعارف المتطورة والتي يأتي بها المستثمر الأجنبي (محمد عبد العزيز عجمية ١٩٩٣، ١٧٩).

ثالثا- المشاركة في التنمية المحلية:

١-تعريف المشاركة:

تدل المشاركة على العمل والتعاون في أي مجال من مجالات التنمية المحلية، ويستخدم هذا الاصطلاح كثيرا في الإقتصاد –فيقال المشاركة في الأرباح أو في إدارة المشروع- أما المجال السياسي فيدل على اشتراك المواطن في مناقشة الأمور بطريقة مباشرة أو عن طريق اختيار من يمثله في المجالس النيابية، والمشاركة في نشاطات جماعات منظمة ومستمرة تدل على ارتفاع مكانة الفرد، ويرى علماء الاجتماع أن المشاركة تزداد مع ارتفاع مستوى المعيشة والإستقلال في المركز الاجتماعي واتساع المسؤولية المحلية ودرجة المعيشة (إبراهيم مذكور، ١٩٧٥، ٥٤٤).

ويقصد بالمشاركة الأداءات العملية التي من خلالها يكون للفرد في الحياة الإجتماعية والإقتصادية الفرصة في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف (تقرير التنمية البشرية (ب)، ١٩٩٣، ١٢٩) وقد يكون الناس في بعض الحالات سيطرة كاملة ومباشرة على هذه العمليات وفي حالات أخرى قد تكون السيطرة جزئية أو غيرها ومباشرة، والمهم هو أن تكون لدى الناس إمكانية وصول مستمرة إلى وضع القرار المتصل بالأهداف العامة للمجتمع، وبهذا المعنى فالمشاركة تعد عنصر جوهري من عناصر التنمية البشرية دون مراعاة للقوة...أو الجنس أو العنصر (تقرير التنمية البشرية (ب)، ١٩٩٣، ٢١).

والمشاركة من زاوية التنمية المحلية هي وسيلة وغاية على حد سواء حيث تؤكد على الحاجة إلى الإستثمار في القدرات البشرية ثم تكفل تلك القدرات بما يحقق النضج للجميع وزيادة المشاركة وهي مبدأ يتوقف على نجاح أو فشل جهود التنمية.

وتشمل المشاركة المحلية كل من يعمل أو يسكن في المجتمع المحلي أو من قادة المجتمع المحلي أو من قادة المجتمع الشعبين أو من المواطنين العاديين في رسم الخطط وفي التنفيذ، بل وفي التقويم أيضا، لأن المشاركة المحلية تؤدي إلى أن يصبح نسق الخدمات أكثر واقعية وأقرب إلى حاجات الناس وأكثر تماشيا مع الثقافة المحلية، كما أن مشاركة المواطنين في المشروعات يشعرهم بملكيتهم لها مما يدفعهم إلى المحافظة عليها والتعود على صيانتها وتجديدها والدفاع عنها، وأيضا فإن مشاركة المواطنين تخفف كثيرا من تكاليف المشروعات التنموية داخل المجتمع المحلي، فباستطاعتهم أن يساعدوا أنفسهم على تحمل أعباء الحياة والمشاركة فيها مشاركة إيجابية تتفق وقدراتهم واستعداداتهم حتى لا يعيشوا عالة على مجتمعهم لما لذلك من أثر نفسي ومادي عليهم وصالح عام لمجتمعهم المحلي.

وزيادة المشاركة المحلية لها دور هام في هذا الصدد فهي تساعد على استخدام القدرات البشرية إلى أقصى حد ممكن، فهي وسيلة لزيادة مستويات التنمية الإجتماعية والإقتصادية وتحقيق الذات، ومن ثم فإن المشاركة النشطة هي التي تسمح للناس بأن يحققوا إمكانياتهم الكاملة وأن يقدموا أفضل إسهام من جانبهم في المجتمع وهي أيضا غاية في حد ذاتها (تقرير التنمية البشرية (ب)، ١٩٩٣، ٢١).

وهناك عدّة أسباب تجعل الفرد داخل المجتمع المحلي أنسب الأفراد للقيام بدور المشاركةالمحلية ،وأن لايهيمن الفعل المركزي على اللامركزي بقرارات غير مدروسة(عبد الهادي الجوهري وآخرون، ١٩٨٦، ٧٨) ومنها:

-إن الفرد هنا غير بعيد تماما عن المشاركة وهو أقدر على معرفة أبعادها.

-أن هذا الشخص يشعر برضا نتيجة إحساسه بأنه قام بدور اجتماعي للصالح العام مما يجعله يشعر بأهميته في المجتمع المحلي.

٢-أهمية المشاركة في التنمية المحلية:

إن أهمية المشاركة في التنمية المحلية تكمن أساسا في برامج التنمية المحلية وعملياتها وتظهر هذه الأهمية أكثر من خلال ما يلي:

-إن المشاركة مبدأ أساسي من مبادئ التنمية المحلية –أو التنمية الشاملة- فالتنمية المحلية الفعلية لا تتم بدون مشاركة شعبية من جانب المواطنين.

-من خلال المشاركة يتعلم المواطنين كيف يمكنهم حل مشاكلهم.

يؤدي اشتراك المواطنين في عمليات التنمية المحلية إلى مساندتهم لتلك العمليات والإهتمام بها وموازنتها مما يجعلها أكثر ثباتا –عند الفعالية- وأعمق فائدة.

-عن طريق المشاركة الشعبية يمكن توفير الجهود الحكومية بما هو أهم من المسؤوليات الكبرى على المستوى المحلي.

لا تستطيع الحكومة القيام بجميع الأعمال وتقديم جميع الخدمات، ودور المشاركة الشعبية دور تدعيمي وتكميلي لدور الحكومة وهو ضروري وأساسي لتحقيق الخطة.

-يمكن للمشاركة الشعبية من خلال الهيئات المحلية أن تؤدي دورا رائدا قد تعجز بعض المؤسسات الحكومية في بعض المستويات عن القيام به نظرا للمرونة التي تتميز بها الهيئات المحلية والتي تتيح لها فرصة الاستجابة بسهولة وبسرعة لرغبات الجماهير داخل هذا المجتمع.

-كذلك تكمن أهمية المشاركة في التنمية المحلية من خلال زيادة الفاعلية على جميع المستويات كضرورة جوهرية وواحدة من الإحتياجات الأساسية للأفراد في الوقت نفسه للقضاء على الفقر والتخلف بأسرع وقت ممكن خصوصا بالنسبة إلى المرأة التي يجب أن تولى بإهتمام خاص للإستفادة من قدراتها الشغلية (سعد حسين فتح الله، ١٩٩٠، ٥٣-٥٤) وجهدها المهني.

تمكن المشاركة الشعبية من خلال الهيئات المحلية فتح بعض المادين الجديدة للخدمات والأنشطة التي لم تكن متوفرة من قبل، لأن تدعيم البنية التحتية بمؤسسات محلية كالمدارس والمحلات ومؤسسات الإتصال والشركات والمصانع، لها أهمية كبرى في توظيف الموارد المحلية المتاحة مادية كانت أو بشرية (LORENDAHL BENGT, 1996, 149) وهي بذلك بجانب مساعدتها المادية والمعنوية توجه نظر الحكومة إلى الميادين الجديدة.

تزيد عمليات المشاركة الشعبية من الوعي الاجتماعي لدى المواطنين إذ أن هذه المشاركة تتيح لهم فرص الإستفسار عن المشروعات المختلفة التي يشاركوا فيها بالجهد والمال.

-يمكن للمشاركة الشعبية في التنمية المحلية من خلال الهيئات والمجالس المحلية أن تقوم بدور الرقابة والضبط، وهذا أمر ضروري يساعد على اكتشاف مناطق الضعف والخلل في المجتمع بل وتمنع أحيانا المشاركة الشعبية وقوع أخطاء من المسؤولين التنفيذيين إذ أنها تعتبر في هذه الحالة صمام أمن أمام احتمالات الإنحراف عن خطط وبرامج التنمية المحلية (سميرة كامل محمد، ١٩٨٨، ١٣٦-١٣٧).

٣-مرتكزات المشاركة:

تقوم المشاركة المحلية في الوقت الحالي على المرتكزات التالية:

-لا تعني المشاركة مشاركة أفقية فقط أي بين أناس من شريحة واحدة، وإنما هي مشاركة أفقية ورأسية بين مختلف المستويات.

لا يجب أن تتخذ القرارات والتخطيط من طرف مجموعة فقط تعتبر نفسها صفوة المجتمع، ولكن لابد أن تكون هناك مشاركة واسعة النطاق من جانب المواطنين وليست مشاركة للصفوة فقط.

يجب أن تتضمن عملية المشاركة أيضا المشاركة في الإشراف والتوجيه واتخاذ القرارات بجانب تبادل الآراء بين القاعدة والقمة.

٤-الدافع والحوافز المؤدية للمشاركة:

هناك مجموعة من الدوافع والحوافز وراء مشاركة المواطنين في التنمية المحلية على الصعيد الإجتماعي والإقتصادي، كالعمل من أجل الصالح العام وحب العمل مع الآخرين وكذلك الرغبة في كسب شعبية بين المواطنين

والحصول على مركز في الجمعيات أو الحزب، بالإضافة إلى كسب وتقدير واحترام الآخرين، وفي حالات كثيرة نجد أن الدوافع المؤدية للمشاركة هي المصلحة المادية وأيضا هناك دوافع ذاتية للمشاركة والعمل لإشباع حاجات إنسانية مثل الحاجة إلى الانتماء والمركز أو الحاجة إلى التقدير وتحقيق الذات (تقرير التنمية البشرية (ب)، ١٩٩٣، ١٣٣) هذا بالإضافة إلى الحوافز المتصلة بالمشاركة التي تعني جهود المواطنين وليس فئة منهم ويمكن تحقق المشاركة على أوسع نطاق ممكن إذا ما تم توجيه الاهتمام إلى احترام حياة وآدمية الإنسان في المجتمع، فمن باب أولى على المسؤولين في المجتمع احترام وجود وكرامة الإنسان، فالإنسان العاطل لا يحس بالكرامة، فتوفير فرص العمل للقادرين عليه من مقومات الكرامة الإنسانية والإنسان المريض لا يحس بالكرامة إلا في ظل توفير فرص العلاج، والتعليم له من مقومات الكرامة وغير ذلك من الخدمات الضرورية التي يجب على المجتمع أن يوفرها للمواطنين حتى تتاح لهم الفرصة للإحساس بالكرامة الإنسانية.

كل هذه الأمور التي تعتبر خدمات تحتاج في تحقيقها إلى موارد كثيرة ومختلفة، ولا تتأتى هذه الموارد إلا بالإنتاج، ومن عوامل الإنتاج الرئيسية العمل، ولا يتأتى العمل إلا من خلال المشاركة والممارسة لزيادة الإنتاج، فهي معادلة صعبة إذ لا خدمات بدون إنتاج، وفي نفس الوقت يجب أن يلازم الإنتاج خدمات كثيرة مع وجود عدالة اجتماعية ومعايير موضوعية لتوزيعها بحيث يشعر جميع أفراد المجتمع المحلي أنهم أبناء مجتمع واحد ينتمون إليه.

-اتخاذ إجراءات عملية لمواجهة مشاكل المواطنين ويتمثل ذلك في تحقيق وتطبيق مجموعة من الإجراءات الصارمة والواقعية التي تشمل كل الوظائف الإدارية مع تحسين القدرات الإنتاجية في كل مواقع العمل.

-تعليم المواطنين كيف يمكنهم الشعور بالسعادة من خلال العمل الذي يؤدوه ويرتبط ذلك بعمليات التنشئة الإجتماعية من ناحية، ومن ناحية أخرى توفير الحوافز المادية والمعنوية على العاملين (تقرير التنمية البشرية (ب)، ١٩٩٣، ١٣٤).

٥-أشكال المشاركة في التنمية المحلية:

كل أشكال المشاركة في التنمية المحلية وثيقة الإرتباط ببعضها، فانعدام شكل واحد منها يجعل الأشكال الأخرى ناقصة وأقل فعالية، ولذا يجب أن يجتاز كل اقتراح يدعو إلى زيادة المشاركة الشعبية اختبار التمكين، أي هل يؤدي إلى زيادة قدرة الناس على السيطرة على حياتهم أو أنه يؤدي إلى نقصان قدراتهم تلك، وهذا الإختبار ينطبق على جميع المؤسسات التي تنظم حياة البشر أو تؤثر فيه سواء كانت الأسواق والحكومات أو المنظمات والمجتمعات أو الحركات الجمعوية، فعل كل منها أن يعزز قضية الإنسان (تقرير التنمية البشرية (ب)، ١٩٩٣، ٢١).

ويمكن القول أن هناك شكلين أساسيين من المشاركة الشعبية في التنمية المحلية تتفرع تحتها عدّة أشكال فرعية تتصل إما بالتنمية الإجتماعية أو الإقتصادية داخل المجتمع المحلي وهذا راجع إلى التكامل الموجود بينهما، فلا يمكن أن تحدث تنمية اقتصادية بدون تغير اجتماعي ولا يمكن أن يحدث تغير اجتماعي بدون تنمية اقتصادية، أي أنه لا يمكن القول بأن أحدهما أفضل من الآخر أو أن أحدهما يجب أن يسبق الآخر، فكل مشروع من مشاريع تطوير وتنمية المجتمعات المحلية ريفية أو حضرية له هدف اقتصادي وآخر اجتماعي، وعلى هذا الأساس تكون أشكال المشاركة كالتالي:

٥-١-المشاركة الإقتصادية:

تعد المشاركة الإقتصادية شكل رئيسي من أشكال المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، فمعظم الناس يقضون جزءا كبيرا من حياتهم في النشاط الإقتصادي بمختلف أشكاله وصوره، حيث تكون لهم فرصة فريدة لإستخدام قدراتهم

وكسب دخل مجز مما يمكنهم بالتالي عن طريق زيادة مجموعة خبراتهم والمشاركة في الحياة الإقتصادية، ويمكن أن تتباين المجتمعات أيضا تباينا كبيرا من حيث القيمة الإعتبارية للعمل اليدوي في المجتمعات التي يوجد فيها قدر أكبر من المساواة والمرتبطة ارتباطا وثيقا بمجموعة المواقف الإجتماعية، هذه طبيعة بيئة العمل نفسها التي قد تكون قائمة على المشاركة إلى حد ما، ولكن الناس لا يمكن أن يستمدو الرضا الكامل من العمل ومن إدراكهم بأنهم يقومون بمساهمة قيمة في التنمية المحلية إلا في بيئة ديمقراطية يحكمها الفعل السياسي المتوازن.

وتهدف المشاركة الإقتصادية إلى عملية تحسين وتنظيم استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة بهدف زيادة الإنتاج المحلي والكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان بهدف تحقيق الزيادة في دخل الفرد الحقيقي...وإن كان لهذا المفهوم الشائع بالطبع إحداث تغيير في البنيان الإقتصادي –الزراعي الصناعي- مشتملا على البنيان الإنتاجي وبنيان الطلب الإستهلاكي (حسن إبراهيم عيد ١٩٨٤، ٢١٦) ويدخل تحت هذا الشكل من أشكال المشاركة عدة أشكال فرعية تتمثل في المشاركة الصناعية والزراعية والمالية والتجارية ...الخ.

٥-٢ المشاركة الإجتماعية:

تعتبر المشاركة الإجتماعية الصورة المكملة للمشاركة الإقتصادية والشكل الثاني من أشكال المشاركة في التنمية المحلية، فأفراد المجتمع المحلي وجميع المجتمعات المحلية لهم الحق في خلق ثقافتهم وتفعيل طاقاتهم بأي شكل من أشكال يرغبونه وفي كل المجالات التي يعبر من خلالها أفراد المجتمع عن أنفسهم بواسطة المشاركة الفعالة التي تهدف إلى زيادة النمو والقضاء على المشكلات المختلفة التي تعيق التنمية المحلية.

وإذا كان المراد لهذه العناصر القيمة من التجربة المتضمنة المشاركة الواسعة وفي عدة مجالات متباينة النهوض بالمجتمع والإنسان، فإنه على جميع أفراد المجتمع على مختلف شرائحه الإجتماعية أن يساهموا بجدية وفاعلية إلى جانب الهيئات الحكومية وغير الحكومية والوطنية والمحلية، ويجب إتاحة فرص كثيرة في المشاركة الاجتماعية لجميع الأفراد على مختلف شرائحهم داخل المجتمع المحلي دون إقصاء وأن يكون ذلك بطريقة هادفة مدروسة ومنتظمة ومستمرة بحيث لا يقتصر ذلك على الأثرياء وأرباب العمل فقط (تقرير التنمية البشري (ب)، ١٩٩٣، ٢٣)

وتتضمن المشاركة الإجتماعية عدة أشكال فرعية تمتد لتشمل عدّة مجالات مثل المشاركة في قطاع التعليم والصحة والثقافة والمشاركة في قطاع السياحة والرياضة وقطاع الخدمات والمشاركة السياسية...الخ.

رابعا- تقويم التنمية المحلية:

١-التعريف بتقويم التنمية المحلية:

هذه هي الخطوة الأخيرة في عملية تنمية المجتمع المحلي، حيث أن هذه المرحلة غالبا ما تكون فاتحة نشاط جديد يبنى على نتائج التقويم الخاص ببرامج جديدة معينة ثم تنفيذه، أي أن التقويم في هذه المرحلة سيكون وسيلة لزيادة كفاءة العملية الإنتاجية وليس غاية في حد ذاته، وبمعنى آخر أصبح أداة أو منهج معين ووسيلة إلى تحقيق هذا الهدف وذلك بالكشف عن حقيقة التغير التكنولوجي المادي والمعنوي.

وعلى ذلك فالتقويم في تنمية المجتمع المحلي وتنظيمه منهج علمي يستخدمه عادة المتخصصون بغرض تحديد مدى نجاح العملية القائمة في تأثير المجتمع الإيكولوجي من الناحيتين البيئية والإجتماعية أي من ناحية التغير الذي يحدث للمواطنين لكي يصبحوا أكثر مقدرة على العمل المشترك والتعاون في خدمة أنفسهم في حدود الإمكانات المتوفرة والمساعدة المتاحة.

وفي حدود هذا التعريف يلاحظ أن التقويم ينصب على البرامج أكثر من الأهداف ذاتها منذ اللحظة الأولى لتنفيذ البرنامج وذلك على فترات معينة ومتتابعة من خلال التنفيذ (ادوارد جـــ بلاكيلي، ١٩٩٠، ١٥٢) وقد يكون التقويم يومي أو شهري أو كل ستة أشهر أو كل سنة على حساب طول فترة تنفيذ البرنامج الموضوع، ولا يعني ذلك أن التقويم لا يؤثر في تكييف الأهداف بل يعني أن هذا التأثير يتم بصورة غير مباشرة.

وتتطلب مشروعات وبرامج النهوض بالمجتمع المحلي المداومة على تقويمها بغية اختيار مدى كفاءتها في تحقيق الأغراض التي أقيمت مثل هذه المشروعات من أجلها، وأن إغفال مثل هذا العنصر الأساسي في مشروعات النهوض بالمجتمع المحلي يترتب عليه نتائج خطيرة، فكثيرا ما ينجم عنها ضياع المال والجهد دون الوصول إلى الأهداف المرغوبة، علاوة على أن السير في المشروعات دون تقويمها قد يؤدي إلى فشل هذه المشروعات في النهاية، وهذا بدوره قد يتسبب في فقدان الثقة وانخفاض جدوى هذه المشروعات الحيوية.

وإلى جانب ذلك فإن للتقويم أثره في اكتشاف العناصر والخبرات الناجحة في العمل، كما أنه يعين على إصلاح بعض هذه العناصر وتوجيهها في الوقت المناسب لإصلاحها وإصلاح أخطائها (ادوارد جـــ بلاكيلي، ١٩٩٠، ١٥٣) وتتناول هذه العملية دراسة وتقييم البرامج التي يتم تنفيذها ومتابعتها ومطابقتها بالمستهدف منها حسب ما وضع في الخطة الأصلية وتوضح مدى إسهام أعضاء المجتمع المحلي وتعاونهم مع السلطات العامة في إنجاز البرامج، ويستعان في هذا التقييم بالدراسة القبلية في المجتمع أو بالدراسة المقارنة في مجتمعات أخرى تكون قريبة الشبه بالمجتمع موضوع التنمية المحلية وكذا استخدام تقارير المشرفين والمتقدمين لكل مرحلة من مراحل العمل ثم تجري دراسة مفصلة لكل جانب من هذه الجوانب حتى يمكن التعريف على مواطن القوة وكوامن الضعف في تلك البرامج (حسن إبراهيم عيد، ١٩٩٠، ٧٨).

٢-مشتملات عملية التقويم:

٢-١-تقويم الخطط في مقابلة الأسباب الحقيقية لمشكلات المجتمع المحلي على أن تتخذ المقاييس الآتية أساس لتقويم الخطط ما يلي:

-مدى نجاح الخطط في مقابلة الأسباب الحقيقية لمشكلات المجتمع المحلي وفي العمل على توفير حاجاته.

-مدى نجاح الخطط في التنسيق بين الجهود التي تبذل في تنفيذها لتفادي التكرار والتضارب (عدم خسارة الجهد).

-مدى نجاح الخطط في تحديد الإهتمامات في المشروعات ومدى واقعيتها وقربها من اليقين العلمي

-مدى مرونة الخطط وقابليتها للتلاؤم مع ظروف المجتمعات المحلية.

-مدى وضع الخطط للمنفذين على مختلف المستويات الثلاثة.

٢-٢-تقويم الأجهزة القائمة على تنفيذ مشروعات النهوض بالمجتمعات المحلية على أن تتخذ المقاييس الآتية:

-مدى وضوح الإختصاصات والسلطات المعطاة للمراكز المختلفة ومدى تناسب السلطات مع الإختصاصات.

-مدى كفاية الأسس والقواعد التي تراعى عند اختيار الأشخاص للوظائف ومدى توفر التقنيين وسهولة الاتصال بينهم وبين القادة.

-مدى توافر مشجعات العمل وإمكانياته ووضوح العلاقات بين وظائف ومراكز الجهاز والمستويات الثلاثة (القومية والإقليمية والمحلية).

٢-٣-تقويم القيادة في مشروعات النهوض بالمجتمعات المحلية على أن تتخذ المقاييس الآتية:

-مدى كفاية القيادة المحلية في القيام بأعمالها دون التحيز بالعلاقات الشخصية ومدى نجاح القيادة في تشجيع ظهور القادة المحليين.
-مدى تدريب القادة المحليين على خطوط ووسائل القيادة.
-مدى وضوح الأهداف في الأغراض لدى القيادة وتعاملها مع العواقب.
-مدى التفاهم والتعاون لدى القادة (جوائز، مكافئات).

٢-٤-تقويم الخطط والوسائل التي تستعملها القادة في مشروعات النهوض بالمجتمعات المحلية على أن تتخذ المقاييس الآتية:

-مدى نجاح الخطط في تشجيع جهود أفراد المجتمع وهيئاته وتنسيق إمكانية العمل نحو الهدف المشترك بالإضافة إلى مدى نجاح الخطط في نشر الوعي بالمشكلات القائمة بالمجتمع.
-مدى نجاح خطط التنمية المحلية في التفكير في المشروعات وفي تنفيذها.
-مدى نجاح الوسائل في إقناع أفراد المجتمع المحلي وتعليمهم واستثارة التفكير المنطقي بدلا من التفكير العاطفي غير المتزن فيهم.

٢-٥- الإهتمام بإختيار الجهاز القائم على التقويم أمر هام لذا يجب أن تتوفر فيه الصفات التالية:

-يجب أن ينال هذا الجهاز استقلالا كافيا وأن يتحرر من أي ضعف يؤثر على نتائج التقويم وذلك بأن يترتب على المستويات كأن يتبع تعاون الوزير مباشرة أو مجلس التخطيط الأعلى.
-يجب أن يتوفر لهذا الجهاز الفنيين ذوي الخبرة الميدانية بما يسمح له بأن يحكم حكما صحيحا على المشروعات مع توفير لهم الإمكانيات المالية والمادية التي تسهل لهم القيام بمهامهم باستمرار.
-يجب أن ترفع النتائج التي يصل إليها من خلال الفعل التقويمي إلى المسؤولين المعنيين مباشرة قصد زيادة إمكانية الاستفادة منها في الزمن المناسب (محمود الأشرم، ١٩٧٦، ١٥٧).

٣-مشكلات التقويم:

توجد خمس مشكلات في تقييم جهود تنمية المجتمع المحلي، سوف أناقشها، فالمشكلة الأولى والثانية هما من مشكلات المفاهيم، أما المشكلات الثالثة والرابعة فهما فنيتان والأخيرة فهي في الواقع مجموعة كاملة من المشكلات السياسية للتقييم، وهذه المشكلات هي كالتالي:

٣-١-غموض الأهداف في تنمية المجتمع المحلي:

إن أهداف تنمية المجتمع المحلي هي في العادة غامضة ومتناقضة وزائدة ولا ينبغي أن يدهشنا ذلك بالطبع، فقبل كل شيء أقول من هو الذي يعرف أهداف مدارسنا وأهداف التعليم العالي وهيئات الحكم المحلي أو الخدمات الإرشادية ...الخ.

وسوف يغنينا أن نفهم بعض أسباب غموض الأهداف في تنمية المجتمع المحلي –غموض أهداف التنمية المحلية- وربما كان أهم الأسباب يتعلق بالسياسة، وهذه ليست مشكلة في تنمية المجتمع المحلي فحسب، بل في معظم البرامج الاجتماعية التي تدين بوجودها للفعل السياسي –العملية السياسية- على أي حال، وأهداف مثل هذه البرامج لابد أن تكون طموحة (إلغاء الفقر مثلا) وشديدة العمومية ومقبولة لكل شخص، لكي تؤدي وظيفتها السياسية، ويكاد هذا يضمن أن تكون مزاعمها أكثر من إمكانياتها وخاصة عندما تحول في حدود المستويات المنخفضة للتمويل الذي حظيت به البرامج الإجتماعية حديثا، وهذا يضمن أيضا أنها ستكون عريضة التفسيرات متناقضة من جانب أطراف مختلفة وأنها لن تصاغ في عبارات إجرائية.

وتوجد نقطة معينة أخرى هي التمييز بين أهداف "العملية" وأهداف "المضمون"[٤] تلك التي يشار إليها كثيرا، وتلك التي يشار إليها كثيرا هي النتائج الملموسة لنشاط تنمية المجتمع المحلي والتي كثيرا ما تكون مادية (نظم الحياة، حدائق، مدارس جديدة،...) وأما الأهداف العملية فهي قدرة المجتمع المحلي على حل مشكلاته واتخاذ القرارات بشكل جماعي، ومن ثم فإن أهداف العملية تتضمن تغيرات جماعية في السلوك وكثيرا ما يقال أنه يمكن من حيث المبدأ قياس أهداف

[٤] أحيانا يطلق على هذه الأهداف "أهداف المضمون" الأهداف البشرية والأهداف المادية

المضمون أما أهداف العملية فلا يمكن قياسها وهكذا فإن أساليب التقييم التقليدية لا يمكن تطبيقها على تنمية المجتمع المحلي المتضمن الفرد والأسرة والمدرسة...الخ.

وهناك اعتراض على التقييم شبيه جدا بذلك يقول أن تنمية المجتمع المحلي تسعى إلى تحقيق تغيير مؤسسي بدلا من مجرد إحداث التغيير في سلوك الأفراد، وإن التغير المؤسسي يمكن أن يقاس.

٣-٢-عدم وجود نموذج نسبي لعملية تنمية المجتمع المحلي:

لقد ذهب فانيكو وآخرون (Vaneckо et al) سنة ١٩٧٠ إلى أنه ما لم يكن لدى الناس سلطة كافية لفرض نفوذهم على المؤسسات التي تؤثر على حياتهم فإنهم لن يشاركوا في المؤسسات ولن يستفيدوا من الموارد التي تقدمها ويصبحون منفصلين عن النظام الإجتماعي وهكذا فإن وجود الفقر في تقييم تنمية المجتمع المحلي كما تمارس فعليا في الميدان (ادوارد جـــ بلاكيلي، ١٩٩٠، ١٤٤) كمشكلة اجتماعية ليس مسألة نقص في الموارد الإقتصادية المتاحة أو مسألة "حرمان نسبي" (ادوارد جـــ بلاكيلي، ١٩٩٠، ١٤٣)

ومن هنا يشير النموذج إلى أن تلك الزيادات يجب أن تؤدي إلى نقص في الإغتراب وإلى تحرك فعلي خارج نطاق البطالة والجمود، كلما أصبحت المؤسسات المحلية أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين.

ولدينا بعض النماذج التجريبية لعملية تنمية المجتمع المحلي، حيث عمل (ف.و. يونغ) F W. Young وزملائه في جامعة كورنيل لإعداد نموذج وحدة التحليل فيه هي المجتمع كنظام اجتماعي متغيراته الأساسية هي تمايز الجماعات وتعقدها والتضامن وارتباطات المجتمع أو تمركزه في نظام المجتمعات، ولكن هذا النموذج ذو مستوى تجريدي عال نسبيا فإنه صعب تطبيقه على أي حال.

٣-٤-عدم قدرة الباحث على التحكم في التوزيع إلى جماعات تجريبية وضابطة:

لنفترض أن لدينا برنامجا تم إعداده لزيادة مشاركة المواطنين في صناعة القرار في المجتمع وسنتخذ قرارا بتوزيع ممارسي تنمية المجتمع ليستخدموا أساليب معينة بالتحديد يفترض أنها تزيد مشاركة المواطنين.

وسترسل الممارسة إلى بعض المجتمعات وتمتنع عن إرسالهم إلى مجتمعات أخرى بحيث يمكننا أن نستخدم المجموعات الأخيرة كعينة ضابطة وبالطبع نتوقع أن مشاركة المواطنين سوف تزداد في تلك المجتمعات التي لديها ممارسو لتنمية المجتمع عن تلك التي لم يذهب إليها الممارسون، وإذا سمحنا للمجتمعات المحلية بأن تختار بنفسها أن تكون في المجموعة التجريبية أو الضابطة فسيكون من المؤكد تقريبا أن العينة التجريبية والعينة الضابطة لن تكونا متعادلتين في تلك التغيرات الأخرى، وإذا قبلنا ذلك بطريقة أو بأخرى، سيوجد ارتباط بين المتغيرين التجريبيين وبعض هذه المتغيرات الأخرى ومن ثم لا يمكننا أن نعرف ما إذا كانت تأثيرات البرنامج تؤول إلى البرنامج نفسه أو إلى المتغيرات الأخرى الموجودة من قبل المجتمع (ادوارد جـ بلاكيلي، ١٩٩٠، ١٤٥) .

وثمة مشكلة أخرى للنموذج السببي الدينامي كبديل لتصميم التجربة وهي سحب العينة فإذا رغبنا في حذف الإرتباط بين متغير المعالجة وعديد من المتغيرات النسبية البديلة، فقد نجد أمامنا طرق كثيرة لسحب العينات تختار من بينها، ويتضمن هذا بالطبع الحاجة إلى عينات أكبر فأكبر كلما زاد عدد المتغيرات ذلك الإرتباط فيما بينها، وزيادة على ذلك فقد لا تعرف ما هي هذه الإرتباطات، وقد لا تعرف حتى قيم هذه المتغيرات في مجتمع العينة عند سحبها وينبغي أن يكون الآن واضحا أن وجود نموذج واضح الصياغة لعملية تنمية المجتمع المحلي يزيد بدرجة كبيرة قدرة الباحث على تحديد البدائل التي تبدو معقولة وبالتالي يمكن تطبيق نموذج للتقييم النسبي (ادوارد جـــ بلاكيلي، ١٩٩٠، ١٤٦).

٣-٥-التأثيرات الضعيفة والقياس غير الدقيق والعينات الصغيرة:

إن أهداف عملية تنمية المجتمع المحلي يمكن قياسها عادة بطريقة بعيدة جدا عن الدقة فلا توجد مقاييس جديدة وحساسة لتوزيع المشاركة أو السلطة في صنع قرارات المجتمع أو لقياس نوعية الحياة في المجتمع المحلي وإلى حد ما يمكن إحلال حجم التأثيرات المتوقعة ودقة القياس وحجم العينات الصغيرة بعضها محل بعض، أي أنه لو كانت عينتك لابد أن تكون صغيرة فيمكنك أن تختار أداة قياس أكثر دقة ويضل لديك خطة بحث قوية بقدر معقول أما بالنسبة لتقويم تنمية المجتمع المحلي فإنه لا يمكن إحلال شيء آخر بدلا منها (ادوارد جـــبلاكيلي، ١٩٩٠، ١٤٩).

٣-٦-المشكلات السياسية للتقويم:

توجد مشكلة تتمثل في أن مديري البرامج يحتاجون إلى معلومات متزايدة باستمرار بينما يكون القائمون بالتقييم والتقويم مترددين أو غير قادرين على تقديم تلك المعلومات وحين تتاح نتائج التقييم –التخلف عن الميعاد الحقيقي بمدة سنة مثلا، وغالبا ما يكون أكثر في بلادنا- يكون الهدف الإستراتيجي المحلي والقومي قد تغير وأخذ اتجاها جديدا ويكون التشريع قد ألغى أو عدل وربما كان بوسع البحث أن يوفر نتائج يستند عليها لتحقيق ذلك وهنا كما سبق القول يجب أن يكون نموذج التقييم أكثر دينامية (ادوارد جـ بلاكيلي، ١٩٩٠، ١٥١-١٥٢) في استخدام المعلومات والنتائج ويساهم في تحسين الإتصال بين المديرين وبين القائمين بالتقييم.

وأخيرا فإن غالبية أعمال التقييم الدقيقة للبرامج الإقتصادية والإجتماعية النابعة من التجربة السابقة –تجربة الجزائر- قد بينت بوضوح أن هذه البرامج كانت لها تأثيرات ثانوية جدا أو لم يكن لها تأثير على الإطلاق، والسبب الأول في نظري هو أن الفعل السياسي يقيد كل فعل –اجتماعي أو اقتصادي).

خلاصة:

من خلال عرض هندسة مكونات الفعل التنموي تبين أن هناك عدة مشكلات متصلة بالتخطيط والتمويل والمشاركة والتقويم أدت في نهاية الأمر إلى الحد من فاعلية التنمية المحلية، وبالتالي تنمية تخلفها، كون الفعل التنموي المحلي هو فعل يستوجب التدخل والتوجيه من قبل الدولة التي تملك القدرة الكافية على تنمية المجتمعات المحلية اجتماعيا واقتصاديا بشكل خاص وتكون مسؤولة عن مدى نجاح تدخلها هذا أو فشلها باستعمالها إمكاناتها البشرية والمادية والتخطيطية والتنظيمية والتشريعية كافة، وبالتالي فإنها لا تترك المجتمع المحلي ينمو تلقائيا بل توجهه نحو المجالات الملائمة وفقا لهندسة دقيقة مضبوط قائمة متابعة العملية التنموية في كل مراحلها التفاعلية المتوازنة ،كما تقوم هندسة الفعل التنموي المحلي على إحداث التغيرات الفعلية المؤسسة تنظيما وتقنيا من أجل تفادي الأزمات الخانقة.

ولن يتأتى هذا إلاّ من خلال ربطها (أي التنمية المحلية) بالعمل الإنساني الواعي، ويعني ذلك إدراك المواطنين– وخصوصا المنتجين منهم- لطبيعة البيئة المادية التي يعيشون فيها ولنوع العمل الذي يقومون به داخل مجتمعاتهم، وقيمة الجهد المبذول فيه وكيفية توزيع ناتجه، وأخيرا الإبقاء على جزء (فائض) منه للاستثمار المستقبلي ، ويتضمن ذلك تفاعلا متفاوتا بين الناس (المواطنين) للسيطرة على البيئة المادية المحيطة بهم للاستفادة من معطياتها وتطويرها لجعل حياتهم أكثر يسرا وسهولة.

ويشير ذلك إلى أن هندسة العملية التنموية على المستوى المحلي لا تتم إلا من خلال توافر متتالية التمويل والتخطيط والمشاركة والتقييم، بالإضافة إلى وجود تنظيمات اجتماعية تحرص على استمرارية الإنتاج والتطور الاقتصادي الاجتماعي بكيفيات مستدامة ، ويبرز ذلك أحد أسباب تخلف المجتمعات المحلية عند تخلف أحد هذه العناصر أو عدم إعمالها ،حيث يقف المنتجين عند حدود معينة تمنعهم من الحصول على عوائد مناسبة لعملهم كما يقف وعي المديرين عند حدود معينة –أيضا- تمنعهم من التعرف على الكيفية الصحيحة لتوزيع عوائد العمل، وتمنعهم كذلك من الإبقاء على فوائض مناسبة لعملهم للاستثمار المستقبلي أو توجيه هذه الفوائد نحو أهداف غير اجتماعية.

المراجع

١- إبراهيم مذكور: معجم العلوم الاجتماعية، دون طبعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥
٢- عبد العزيز عجمية وآخرون: مقدمة في التنمية والتخطيط، دون طبعة، دار النهضة العربية (بيروت)، ١٩٩١.
٣- عبد الوهاب إبراهيم: معوقات التنمية في العالم الثالث (مع دراسة الحالة المصرية)، دار النهضة العربية (مصر)، ١٩٨٥
٤- عبد العزيز عجمية وآخرون: مرجع سبق ذكره
٥- حسن إبراهيم عيد: دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية (الإسكندرية)، ١٩٩٠.

6- HAMID METMMAR : PLANIFICATION DU DEVLOPPEMENT. TOMEI. ENTRE PRISE NATIONNALE DU LIVRE. 1988

٧- إبراهيم مذكور: مرجع سبق ذكره

٨- علي إبراهيم سلامة: اقتصاديات التنمية، دون طبعة، منشأة المعارف (الإسكندرية)، ١٩٩١.

9- (REVIEW)-TUMA. ELIAS-H : INSTNALIZED OB STACLES TO DEVLOPPMENT. (TH CASE OF EGYPT) WORLD DEVLOPPEMENT. PRINTED IN GREAT BRITAIN (UNIVERSTTY OF CALIFORNIA). VOL. 16. NO. 10pp 1185-1198. 1988.

١٠- علي إبراهيم سلامة: مرجع سبق ذكره

11- (REVIEW) LORENDAHL BENHGT : NEW COOPERATIVES AND LOCAL DEVLOPMENT (.A STUDY OF CASES IN JAMTLAND. SWEDEN) JOURNAL OF RURAL STUDY VOL 12 NO :2. PP143-150 1996

١٢- علي إبراهيم سلامة: مرجع سبق ذكره

١٣- داج همر شولد: لنبدأ المسيرة، دون طبعة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨٠

١٤- عبد العزيز عجمية وآخرون: مرجع سبق ذكره

١٥- نفس المرجع السابق

١٦- السيد الحسيني: التنمية والتخلف (دراسة تاريخية بنائية)، ط٢، دار المعارف، ١٩٨٢

١٧- عبد العزيز عجمية وآخرون: مرجع سبق ذكره

١٨- تقرير التنمية البشرية (أ) لعام ١٩٩٢ منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مطبعة جامعة اكسفورد (نيويورك)، ١٩٩٢

١٩- عبد العزيز عجمية وآخرون: مرجع سبق ذكره

20- ALAIN BIENAGIE : LA CROISSANCE DES DEVELOPPEMENT DES ENTRE PRIS France. 1971

٢١- علي إبراهيم سلامة: مرجع سبق ذكره

٢٢- نفس المرجع السابق

٢٣- نفس المرجع السابق

٢٤- نفس المرجع السابق

25- (REVIEW)GEORGE SORENSEN : INTERNAL AND EXTERNAL INTERTWIND. 5 OBSTACLES TO DEVLOPMENT IN INDIA. GURV-NANAK-JOURNAL OF SOCIOLOGY.(INSTTT DEVLOPMENT AND PLANNING A ALBORY). VOL 9. NO : 1 PP25-45 APR 1988

٢٦- اندرو دى سيتز لافي، مارك بي والاس: ترجمة جعفر أبو القاسم أحمد، دون طبعة، مطبعة معهد الإدارة العامة للمملكة العربية السعودية، ١٩٩١

٢٧- عبد الوهاب إبراهيم: مرجع سبق ذكره

٢٨- نفس المرجع السابق

٢٩- إبراهيم مذكور: مرجع سبق ذكره

٣٠- بشير نافع وآخرون: مجلة قراءات سياسية، العدد ٣، تصدر عن مركز دراسات الإسلام والإعلام فلوريدا (الولايات المتحدة الأمريكية)، ١٩٩٣

٣١- عبد الحميد براهيمي: العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت)، ١٩٩٧

٣٢- عبد الرزاق الفارسي: الحكومة والفقراء والإنفاق العام (دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية الاجتماعية في البلدان العربية)، ط١، بيروت (لبنان) ١٩٩٧
٣٣- عبد العزيز عجمية وآخرون: مرجع سبق ذكره
٣٤- نفس المرجع السابق
٣٥- نفس المرجع السابق
٣٦- نفس المرجع السابق
٣٧- نفس المرجع السابق
٣٨- نفس المرجع السابق
٣٩- نفس المرجع السابق
٤٠- نفس المرجع السابق
٤١- علي إبراهيم سلامة: مرجع سبق ذكره
٤٢- نفس المرجع السابق
٤٣- نفس المرجع السابق
٤٤- ر. بودون وف. بوريكو: المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة الدكتور سليم حداد، ط١، ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٦
٤٥- عبد العزيز عجمية وآخرون: مرجع سبق ذكره
46- HARLE. G. CHEVALIER : COMMENT ADPTER L ENTRE PRISE A LEVOLLUTION DES MARCHES DEPOT LEGAL IMPRIMEUR (IMPRIMTE EN FRANCE) 1988
٤٧- عبد العزيز عجمية وآخرون: مرجع سبق ذكره
٤٨- مرجع سبق ذكره
٤٩- مرجع سبق ذكره
٥٠- إبراهيم مذكور: مرجع سبق ذكره
٥١- تقرير التنمية البشرية (ب) لعام ١٩٩٣ منشور لحساب الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت (لبنان)، ١٩٩٣
٥٢- نفس المرجع السابق
٥٣- نفس المرجع السابق
٥٤- عبد الهادي الجوهري وآخرون: دراسات في التنمية الاجتماعية (مدخل إسلامي)، دون طبعة، مكتبة نهضة الشرق (القاهرة)، ١٩٨٦.
٥٥- سعد حسين فتح الله: التنمية المستقلة (المتطلبات والاستراتيجيات)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت (لبنان)، ١٩٩٠
٥٦- (LORENDAHL BENHGT) مرجع سبق ذكره
٥٧- سميرة كامل محمد: التنمية الاجتماعية (مفهومات أساسية رؤية واقعية)، دون طبعة، المكتب الجامعي الحديث/ محطة الرمل (الإسكندرية)، ١٩٨٨.
٥٨- تقرير التنمية البشرية ب: مرجع سبق ذكره
٥٩- نفس المرجع السابق
٦٠- نفس المرجع السابق
٦١- حسن إبراهيم عيد: مرجع سبق ذكره
٦٢- تقرير التنمية البشرية ب: مرجع سبق ذكره

٦٣-ادوارد جـــــ بلاكيلي: بحوث تنمية المجتمع المفاهيم والقضايا والاستراتيجيات، ترجمة حمدي الحناوي، دون طبعة، الدار العربية للعلوم بيروت لبنان، ١٩٩٠
٦٤-نفس المرجع السابق
٦٥-حسن إبراهيم عيد: مرجع سبق ذكره
٦٦-محمود الأشرم: محاضرات في المجتمع الريفي، دون طبعة، منشورات جامعة حلب سوريا، ١٩٧٦
٦٧-ادوارد جـــــ بلاكيلي: مرجع سبق ذكره
٦٨-نفي المرجع السابق
٦٩-نفس المرجع السابق
٧٠-نفس المرجع السابق
٧١-نفس المرجع السابق
٧٢-نفس المرجع السابق
٧٣-نفس المرجع السابق